**THE USA JOURNALS**
THE AMERICAN JOURNAL OF POLITICAL SCIENCE LAW AND CRIMINOLOGY (ISSN- 2693-0803)
**VOLUME 06 ISSUE03**

**PUBLISHED DATE: - 25-03-2024**
**DOI: -** https://doi.org/10.37547/tajpslc/Volume06Issue03-04 **PAGE NO.: - 17-28**

**RESEARCH ARTICLE** **Open Access**

# ISLAMIC THOUGHT AND THE CIVIL STATE A READING OF SAYYED AL-SISTANI'S EXPERIENCE IN IRAQ AFTER 2003

**Raji Naseer Dwara**
Doctor Teacher, Al Alamein Institute For Postgraduate Studies, Uzbekistan
Email: - rajinaseer@gmail.com

**Abstract**
The emergence of the concept of the civil state dates back to the era of the Industrial Revolution in the middle of the eighteenth century, and even now the concept still raises a lot of controversy and differences in views, as some see that the civil state is the opposite of the religious state, while others say that the civil state is not against religion. Rather, it is the opposite of the authoritarian state, regardless of its religious, military, tribal, or sectarian form, and it was a reaction to the tyrannical experience of the Catholic Church in the Middle Ages. Therefore, it is not correct to project the experience of the Catholic Church and its tyrannical behaviors in Europe onto Islamic law, and Islam does not aim to Building power or a theocratic state.

We can say that the religious authority represented by Sayyed Ali al-Sistani, after the year 2003, called for, in its directives, positions and responses, the building of a civil state in Iraq, a state of constitution, law, freedoms, the supremacy of the popular will, and the strengthening of the spirit of citizenship, and although Sayyed al-Sistani did not use the description of the civil state categorically, But the form he wanted for Iraq was completely similar to the concept of a civil state.

**Keywords** Civil state, religious state, Al-Sistani, Iraq.

## INTRODUCTION

الدولة المدنية في الفكر الاسلامي
قراءة في تجربة السيد السيستاني في العراق
بعد عام 2003

المدرس الدكتور
راجي نصير دواره
معهد العلمين للدراسات العليا

المستخلص

ان ظهور مفهوم الدولة المدنية يعود الى عصر الثورة الصناعية منتصف القرن الثامن عشر، وحتى الان مازال المفهوم يثير الكثير من الجدل والاختلاف في وجهات النظر، حيث يرى البعض ان الدولة المدنية هي بالضد من الدولة الدينية، فيما يقول اخرون ان الدولة المدنية ليست ضد الدين، وانما هي نقيض الدولة السلطوية مهما كان شكلها دينيا او عسكريا او قبليا او فئويا، وانها كانت ردة فعل على التجربة الاستبدادية للكنيسة الكاثوليكية في القرون الوسطى، وبالتالي لا يصح اسقاط تجربة الكنيسة الكاثوليكية وسلوكياتها الاستبدادية في اوروبا، على الشريعة الإسلامية، وان الإسلام لا يهدف الى بناء السلطة او الدولة الثيوقراطية.

ويمكننا القول ان المرجعية الدينية متمثلة بالسيد

الدولة التي يريدها الإسلام المعتدل تناظر مواصفات الدولة المدنية، وانه لا ترابط او تشابه بين النظرة الاسلامية لإدارة الدولة، وسلوكيات الكنيسة البابوية في اوروبا في القرون الوسطى، والتي أعطت صورة قاتمة يحاول البعض تعميمها على مجمل الفكر الديني،

وبناءً على واقع المجتمع العراقي المتعدد الأديان والمذاهب والاطياف والاعراق، يبدو خيار الدولة المدنية هو الحل الأفضل والانجح، لأنها تعزز المواطنة، وتحتكم الى القانون، وتراعي حقوق الانسان، وتحترم عقائد الناس وطقوسهم وخصوصياتهم، وتحمي الأقليات.

وتنطلق إشكالية البحث من حقيقة ان الواقع العراقي الديني والمجتمعي المتعدد والمتنوع، يتطلب وجود دولة تضمن حقوق الجميع، على أساس قوانين مدنية، تطبقها سلطات مدنية تؤمن بالديمقراطية، ومن هنا نطرح السؤال التالي: هل دعا المرجع الديني السيد علي السيستاني الى دولة مدنية في العراق بعد العام 2003؟

وتتفرع من هذا السؤال أسئلة ثانوية اخرى، منها على سبيل المثال:

1- ما معنى الدولة المدنية؟ وما هي مواصفاتها؟

2- هل الدولة المدنية هي نقيض الدولة الدينية حصرا، ام هناك قراءات اخرى؟

3- هل يصح اسقاط تجربة الكنيسة الكاثوليكية في القرون الوسطى على تجربة الدين الاسلامي؟

4- هل تدعم التجربة الإسلامية، ومنها تجربة السيد السيستاني اقامة دولة دينية ثيوقراطية، ام دولة مدنية تحترم الشريعة؟

وعليه فان فرضية البحث تنطلق من فكرة مفادها ان الملاحظات والبيان والاجوبة الصادرة عن المرجع الديني السيد علي السيستاني بخصوص بناء الدولة بعد العام 2003، تطابق مواصفات الدولة المدنية في الفكر السياسي الحديث، رغم ان السيد السيستاني لم يستخدم مصطلح الدولة المدنية، وما عزز هذه القناعة هي إعلانه بانه لا يؤيد بناء الدولة الدينية في العراق، بل ومنع رجال الدين من الدخول في المناصب التنفيذية بشكل صريح وعلني.

مناهج البحث:

يستخدم البحث أكثر من منهج في التعاطي مع الموضوع، فهو يعتمد المنهج التاريخي، لبيان مفهوم الدولة المدنية، وأسباب ظهوره وتطوره التاريخي، كما يستخدم المنهج الوصفي التحليلي، في دراسة تجربة المرجع الديني السيد علي السيستاني مع بناء الدولة في العراق بعد العام 2003، ومدى اقترابها من مواصفات علي السيستاني، بعد العام 2003، قد طالبت في توجيهاتها ومواقفها ورودها، ببناء دولة مدنية في العراق، دولة الدستور والقانون والحريات وسمو الإرادة الشعبية وتعزيز روح المواطنة، ورغم ان السيد السيستاني لم يستخدم وصف الدولة المدنية بشكل قاطع، لكن الشكل الذي اراده للعراق، مشابه تماما لمفهوم الدولة المدنية.

الكلمات المفتاحية: الدولة المدنية، الدولة الدينية، السيد السيستاني، العراق.

المقدمة

ان ظهور مفهوم الدولة المدنية يعود الى عصر الثورة الصناعية منتصف القرن الثامن عشر، وحتى الان مازال يثير الكثير من الجدل والاختلاف في وجهات النظر، حيث يرى البعض ان الدولة المدنية هي بالضد من الدولة الدينية، فيما يقول اخرون ان الدولة المدنية ليست ضد الدين، وانما هي نقيض الدولة السلطوية مهما كان شكلها دينيا او عسكريا او قبليا او فئويا، وانها كانت ردة فعل على التجربة الاستبدادية للكنيسة الكاثوليكية في القرون الوسطى، وبالتالي لا يصح اسقاط تجربة الكنيسة الكاثوليكية وسلوكياتها الاستبدادية في اوروبا، على الشريعة الإسلامية، وان الإسلام لا يهدف الى بناء السلطة او الدولة الثيوقراطية.

وتمثل الدولة المدنية مقاربة ناجحة بين عقائد الناس وحقوقهم المدنية والانسانية، في قبال تجارب فاشلة مثل الدولة الدينية الكهنوتية الاستبدادية، والانظمة العسكرية الشمولية الدكتاتورية، والدولة التي ترفض الدين وتزدري عقائد الناس وشعائرهم الدينية. لكن نقطة الخلل تكمن في محاولة البعض وضع الدولة المدنية في قبال الدولة الدينية حصرا، واسقاط تجربة الكنيسة الكاثوليكية في اوروبا ابان القرون الوسطى على الدين الاسلامي ونظام الدولة فيه، وهو اسقاط غير دقيق، لان الشريعة الإسلامية لا تؤمن ببناء دولة دينية كهنوتية، انما تريد دولة تحترم المواطن، وتطبق القانون بعدالة، وتضمن حرية التعبير والعبادة والمعتقد، وهذا ما كشفت عنه وثيقة المدينة وهي اول دستور كتبه النبي محمد (ص) في المدينة المنورة، وهي شرائط تطابق فكرة الدولة المدنية المتداولة حاليا، وهذا ما أكدته ايضا تجربة السيد السيستاني في عراق ما بعد العام 2003، حيث رفض إقامة الدولة الدينية، وطالب بدولة تطابق مواصفات الدولة المدنية.

ان تجربة المرجع الديني الأعلى السيد علي السيستاني، بعد العام 2003، تؤكد انه دفع باتجاه بناء دولة بمواصفات مدنية وليست دينية، وبينت ان الفكر الإسلامي ليس بالضد من إقامة الدولة المدنية، بل هو دافع باتجاهها، وقد دلت التجارب الإسلامية الاصيلة ان

وعلاقاته ستكون مدنيّة، وان مفهوم المدنية قديم أخذ به أرسطو وابن سينا وابن خلدون ومونتسكيو وغيرهم". (شعبان 2017).

هناك من يعرف المدنية نسبة إلى المدينة، وتدل على نمط الحياة في المدينـــة، وهي مرادفة للحضارة عند الأكثرية. (سويلم، محمد علي 2015، 40). ومن يعتبر المدنية بمعنى الحضارة والعمران والعيش في المدن في مقابل البداوة والتخلف، ومن يرى المدنية في مقابل العسكرية، ورأي ثالث يعتبر المدنية في مقابل الدولة الدينية الثيوقراطية. (يحياوي 2016، 6)،

الدولة المدنية:

ارتبط تعريف الدولة المدنية بأسباب وظروف نشأتها في المجتمعات الغربية، وعند ترجمتها الى العربي تباينت حولها الآراء، بين من يعتبرها نقيض الدولة الدينية، ومن يراها تعني غير العسكرية، وثالث يفهم انها الدولة الديمقراطية غير الاستبدادية، او التي تقوم على أساس حيادية الدولة تجاه الأديان.

وللدولة المدنية تعاريف عدة، منها انها " اتحاد أفراد يخضعون لنظام من القوانين، ويعيشون في مجتمع واحد، مع وجود قضاء مستقل يطبق هذه القوانين بإرساء مبادئ العدل، حيث لا تنتهك حقوق أي من أفراده، من قبل أي كان". (مكي 2014)، وهناك من يعرفها بانها "دولة ديمقراطية تسمو فيها الإرادة الشعبية لتكون المحدد في اختيار من يحكم ومن يقرر ومن يشرع، وهي تنحني لإرادة الأغلبية، وتحترم حقوق الأقلية، وتنظم التداول السلمي للسلطة، وتقر بمبدأ الفصل بين السلطات، وتقيم القطيعة مع كل مفردات التسلط والفكر الاطلاقي". (الانصاري 2014، 20).

ويعتقد البعض أن الدولة المدنية سميت هكذا نسبةً إلى أنها غير عسكرية، والتي يتولى الحكم فيها رجل مدني بقوانين مدنية لإدارة الدولة، وليس عن طريق انقلاب عسكرية والاستيلاء على الحكم بقوة السلاح. (سويلم 2015، 41). فيما يقول البعض الاخر إن تسمية المدنية تعني أنها دولة لا دينية تفصل بين الدين والحياة العامة، أي السياسة. (متري 2013، 13)،

وتعرف الدولة المدنية أيضا بانها " الدولة التي تحمي جميع اعضاء المجتمع، وتحافظ عليهم بغض النظر على اختلاف انتماءاتهم الدينية والقومية والفكرية". (حنفش 2020، 11). وإنها " تلك التي تحكمها دساتير وقوانين تضمن الحريات الفردية كما حريات كافة مكونات المجتمع، ويشكل دستورها المظلة الأوسع للناس، فتمارس تحت كنفها حرية المعتقد والدين والفكر". (المعشر 2016)، ومن تعاريفها انها " تلك الدولة التي تنشأ وفق معايير المواطنة المعاصرة بوصفها ثمرة عقد الدولة المدنية في الفكر السياسي المعاصر.

المبحث الاول: الدولة المدنية.. المصطلح والمفهوم

يثير موضوع الدولة المدنية ودلالاتها وشرائطها، منذ ظهوره وحتى الان، جدلا واسعا في الوسط الثقافي والفكري والعلمي والمجتمعي، والكثير من أسباب الجدل تعود الى عدم فهم معنى الدولة المدنية بشكل صحيح، او محاولة اسقاط التجربة السيئة للكنيسة الكاثوليكية في القرون الوسطى، على الفكر الديني بشكل عام، بما فيه الفكر الإسلامي، ورؤيته في بناء الدولة. ومن خلال ما تقدم سوف نقسم هذا المبحث الى مطلبين كالتالي:

المطلب الاول: تعريف الدولة المدنية:

يتكون مصطلح الدولة المدنية من جزئين، الدولة، والمدنية:

الدولة: تعرف الدولة بانها " التشخيص القانوني لجماعة معينة من الناس، يعيشون بصفة الدوام في منطقة إقليمية محددة، خاضعين لنظام سياسي معين، يستهدف تحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية وسياسية محددة سلفا، وتمارس مظاهر السيادة بنوعيها الداخلية والخارجية معا". (سويلم 2015، 36)

وتعرف أيضا بانها " كيان سياسي قانوني، ذو سلطة سيادية معترف بها، في رقعةٍ جغرافيةٍ محددة، على مجموعة بشرية معينة". (إبراهيم 1996، 41)

ومن تعريفاتها انها "المجتمع المنظم الذي يعيش على إقليم معين، ويخضع لسيطرة هيئة حاكمة ذات سيادة، ويتمتع بشخصية معنوية متميزة عن المجتمعات الأخرى المماثلة، وترتبط بين أفراده رابطة سياسية قانونية، تفرض عليهم الولاء لها والخضوع لقوانينها، كما تفرض على الدولة حماية أرواحهم وأموالهم وكافة حقوقهم التي يقرها لهم القانون الطبيعي والقوانين الوضعية. (بدوي 1982، 408).

ويقول كولن هاي ومايكل ليستر، في كتابهما " الدولة نظريات وقضايا"، ان جذور الدولة تكمن في الانتقال من الحياة البدوية القائمة على جمع الحبوب والصيد، إلى مجتمعات أكثر اعتمادًا على الزراعة، تميزت على نحو متزايد بنظام زراعي منظم. وان آليات وعمليات الحوكمة السياسية نشأت في بلاد ما بين النهرين في مرحلة مبكرة ترجع إلى عام 3000 قبل الميلاد. ( هاي وليستر 2019، 28).

المدنية: تنوعت دلالات مصطلح المدنية، واختلفت معها مقاربات المصطلح، تبعا للمنطلقات الفكرية لكل اتجاه، بين من يرى ان " المدنية تتأتّى من كون الإنسان كائن مدني بطبعه، وبالتالي فإن القواعد التي تنظّم حياته

أهداف سياسية، والاستغراق في تفسيرات تبعده عن عالم القداسة وتدخل به إلى عالم المصالح الضيقة. (مكي 2014).

ان الدولة المدنية، دولة يحكمها العقد الاجتماعي او الدستور، ومصدر السلطات فيها هي الامة، والقانون هو الحاكم على الأفراد والسلطات في الدولة معا، بغض النظر عن مواقعهم وانتماءاتهم، وهي تفصل بين السلطات، وتضمن حرية الرأي والتعبير، وتنظم الحياة العامة، وتحمي الملكية الخاصة. (بني ارشيد 2016). وتتحمل الدولة المدنية مسؤولية عدم انتهاك حقوق أي فرد أو شخص حقيقي او معنوي فيها من طرف اخر أو فرد اخر، حيث يلجأ الافراد الى سلطة الدولة عند تعرض حقوقهم للانتهاك. (حنفش 2020، 11). وتقوم الدولة المدنية على مبدأ التسامح وقبول الآخر والمساواة في الحقوق والواجبات، والعيش المشترك، ومنع أي نوع من أنواع التمييز القومي او الديني أو المذهبي، ورفض العنف، والنزعات المتطرفة. (مكي 2014). وتحترم وتحمي عقائد الناس وطقوسهم وحقهم في العبادة. (شعبان 2018)، بغض النظر عن الانتماءات الأولية الدينية واللغوية والعرقية للأفراد، لأن الديمقراطية لا تنشأ في دولة تسيطر على مواطنيها تلك النزعات، بحيث تفقدهم الإحساس بالانتماء للأمة الواحدة، والاعتراف بحقوق الاخرين. (الشاهر2017، 194).

إن وصف الدولة بالمدنية يعني أنها تقوم على مبدأ المواطنة، وتضمن لكل مواطن حقوقه، وتفرض عليه واجبات بصورة متساوية، وتكفل حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتحترم التعددية، والحرّيات ومبادئ المواطنة، وتمنع خلط السياسة بالدين، والدولة المدنية لا ترتبط بشكل محدد لنظامها السياسي، فمنها ما هو جمهوري، وما هو ملكي، وما هو برلماني، أو نظام رئاسي، وهكذا توجد دول مدنية بخلفيات دينية مختلفة، منها إسلامية مثل تركيا وماليزيا، ودول أخرى بخلفيات مسيحية. )شعبان 2018)، وحتى الكيان الصهيوني يصنفه الكثيرون بانه كيان بخلفية دينية يهودية واضحة.

المبحث الثاني: الدولة المدنية في التجربة الإسلامية

بعد الدراسة النظرية لتعريف ومفهوم الدولة المدنية التي تم تناولها في المبحث السابق، سنقوم في هذا المبحث أولا بمناقشة وجود تناقض بين الدولة الدينية بالمفهوم الإسلامي والدولة المدنية، ومن ثم مقارنتها مع واقع تجربة المرجعية الدينية العليا في النجف متمثلة بالسيد علي السيستاني ومواقفه وجهوده وتوجيهاته لبناء الدولة العراقية الجديدة بعد اسقاط النظام السابق عام 2003، ومدى تطابقها مع مبادئ الدولة المدنية بالمعنى المتعارف عليه حاليا. وعليه

وطني واجتماعي تم بناؤه بشكل حر، بالإضافة إلى معايير المحافظة على الحق الطبيعي والحق الاجتماعي للأفراد". (برقاوي 2017).

وهناك من وصفها بأنها " دولة المؤسسات التي تمثل الإنسان بمختلف أطيافه الفكرية والثقافية والأيدولوجية داخل محيط حر لا سيطرة فيه لفئة واحدة على بقية فئات المجتمع الأخرى، مهما اختلفت تلك الفئات في الفكر والثقافة والأيديولوجيا، أي إنها دولة مواطنة". ( الشلش ٢٠١٨، ١٠٢)

المطلب الثاني: مفهوم الدولة المدنية:

يعد مفهوم الدولة المدنية من أبرز المفاهيم التي أخذت حيزاً كبيراً في الفكر السياسي الحديث، حيث اقترن مفهومها بعدد من المفاهيم المرتبطة بالتغيرات السياسية والاجتماعية التي بدأت في بداية العصر الحديث وفي إطار التنوير الأوروبي. (النائب وحمة سعيد 2020، 13) وهي نتاج التطور التاريخي، الذي ارتبط بمرحلة الرومانسية التي مهدت للثورة الصناعية في اوروبا، وجزء من سيرورة عصر الأنوار في القرن الثامن عشر، حيث ترمز عبارة" عصر الأنوار" إلى حالة الخروج من عصر الظلمات الذي هيمنت فيه الكنيسة، إلى العصر الذي بزغت فيه أنوار العلم حينما تحرر العقل البشري من المعتقدات الدينية. (مقري 2014).

ويرتبط ظهور مفهوم الدولة المدنية بنظرية العقد الاجتماعي، التي تمثل حجر الزاوية في العلاقة بين الافراد داخل المجتمع، وبينهم وبين الحكام، وبالتالي تحديد شرعية السلطة. وتقوم نظرية العقد الاجتماعي على فكرة الحق الذي ينشأ مرتبطا بالوطن، حيث يكون المواطنون متساوين في الحقوق والواجبات، وهم أصحاب الحق في الاتفاق على الشكل الذي تكون عليه الدولة، وليس من يدعون الحق الإلهي في الحكم والتشريع. (بني ارشيد 2016).

ان ظهور مفهوم الدولة المدنية كان بمثابة توجه للتبشير بدولة حديثة تقوم على مبادئ المساواة وحماية الحقوق، وتنطلق من قيم وضوابط وقوانين في الحكم والسيادة. (مكي 2014)، وأنها الدولة المتحضرة التي تنتشر فيها مظاهر الحضارة العمرانية والثقافية في مقابل القرية او البادية او الدول المتخلفة حضاريا. ( سويلم 2015، 41)،

وفيما يرى البعض أن الدولة المدنية تقابل الدولة الدينية، يذهب البعض الاخر الى ان الدولة المدنية تأتي في مقابل الدولة الدينية الكهنوتية أو الثيوقراطية التي شاعت في اوربا في القرون الوسطى (من القرن الخامس حتى الخامس عشر)، وهي لا تعادي الدين والعقائد أو ترفضها، إنما ترفض استخدام الدين لتحقيق

الحكام وقراراتهم كما ينزعها عن الوسائل التي تتوسل بها الدولة لإدارة شؤون الأمة. (العثماني2016، 113)

والبعض يربط بين الترويج للدولة المدنية ومشروع العولمة، الذي هو برأيهم مشروع للهيمنة الامريكية على العالم، وان الترويج لتطبيق نموذج الدولة المدنية في بلداننا الاسلامية هو غطاء للهيمنة الامريكية عبر العولمة، ويرون أن مفهوم الدولة المدنية مفهوم غربي معولم، يحمل في طياته معنى العلمانية، وان الفكر الغربي ربط مدنية الدولة بعلمانيتها، سواء كانت هذه العلمانية معادية للدين كما هو حال التجربة الفرنسية والشيوعية، أم كانت غير معادية للدين كما هو حال العلمانية الليبيرالية ذات الروح البروتستانتية (مقري 2014).

واذا كانت نشأة فكرة الدولة المدنية في اوروبا قائمة على ردة فعل رافضة لتجاوز الكنيسة آنذاك لمقتضيات ومحددات عملها ودورها، حتى بدت الدولة المدنية بمثابة النقيض للدولة الدينية الكنسية الثيوقراطية، يتحدث المهتمون بالفكر الاسلامي عن عدم وجود تناقض بين الدولة المدنية والدولة الاسلامية بمعناها الصحيح، فكلاهما يتفقان على ضرورة وجود دولة تنظم الحياة العامة، وتسهر على تامين حياة الناس، وتقيم العدل، وتردع الباطل، وتنفذ القانون، وان تنبثق هذه الدولة من ارادة حرة للجماهير عبر تعاقد اختياري توكل فيه امر تنفيذ ارادتها الى السلطات المنبثقة من اختياره، سواء كانت تشريعية او تنفيذية او قضائية. (الانصاري 2014، 20)، وهي عين مواصفات الدولة المدنية التي تحافظ على حق الانتماء الديني، فهي ليست متناقضة مع الدين كما يظن البعض، بل ضد الدولة الدينية بمعناها التسلطي الثيوقراطي القديم، أو بمعناها في الأيديولوجيات الدينية المعاصرة سواء كانت عنفية أو سياسية. (برقاوي 2017).

ان الدولة الإسلامية بمفهومها المستند على المصادر الشرعيَّة، تلتقي مع كثير من متبنيات فكرة الدولة المدنية، من حيث حقوق الناس وعلاقة الحاكم بالمحكوم (AL SAADI, Ahmed,2018: 25) ، وهي دولة دنيوية وقراراتها بشرية، واجبها تسيير شؤون المجتمع، والحاكم في الإسلام لا يستمد مشروعيته من قوة غيبية، بل هو فرد عادي يستمد ولايته من الأمة التي اختارته وكيلاً عنها بمحض إرادتها وهو مسؤول أمامها في الدنيا، فضلاً عن مسؤوليته أمام الله يوم القيامة. (العثماني 2016، 113).

ويستدلون على مدنية الدولة في الفكر الإسلامي الحقيقي من خلال وثيقة المدينة، التي كتبها النبي محمد (ص) في المدينة المنورة في السنة الأولى للهجرة، والتي تعد دليلا قاطعا على انتفاء صفة الدينية

سنقسم المبحث الى مطلبين، وكما يلي:

المطلب الأول: الدولة المدنية والدولة الدينية.

مصطلح " الدولة المدنيَّة " من المصطلحات الأكثر جدلية في ثقافتنا المعاصرة، وفيه التباس وعدم اتفاق، بين من يؤيد الدولة المدنية بالكامل ويرفض الدولة الدينية بالمطلق، وبين من يميز بين الدولة التي فرضتها الكنيسة في القرون الوسطى باسم الدين وبين الرؤية الإسلامية لبناء الدولة، والتي أسس لها الرسول محمد (ص) بوثيقة المدينة المنورة. حيث يرى أصحاب الرأي الأول ان الدولة المدنية هي السبيل لبناء دولة حديثة وديمقراطية وعصرية، ويعتبرونها بديلا عن الدولة الدينية. فيما يرى الاخرون، ان السلوكيات المتطرفة للكنيسة الكاثوليكية في القرون الوسطى، والتي أدت الى ظهور الدعوة للدولة المدنية في اوروبا، ليس لها وجود في التجربة وفي الشريعة الإسلامية، وان مبادئ الدولة المدنية تطابق الى حد كبير ما تدعوا له الشريعة الإسلامية.

ويعتبر منظرو الفكر الإسلامي ان الدولة المدنية " مصطلح وافد" على الثقافة العربية، ينتمي إلى فضاء معرفي وحضاري مغاير لحضارتنا وتاريخنا، وهو نتاج تطور لمفهوم الدولة عند الغربيين، وعلى صلة بالتاريخ الأوربي وتصرفات الكنيسة الكاثوليكية في القرون الوسطى. (السعدي 2018، 24)، ويرون أن هذا المصطلح أوروبي، وجاء في مقابل "الدولة الكنسية" بمعناها الثيوقراطي التسلطي على غرار ما كان يحصل من الكنيسة الكاثوليكية في القرون الوسطى، وقد جاء المصطلح نتيجة تطورات غربية في القرون الوسطى في مجال الاجتماع والاقتصاد والسياسة. (التوبة 2012).

ويرون ان المصطلح الغربي للدولة المدنية لا يمكن أن يطبق حرفيا على الواقع الإسلامي، لأنه يعبر عن واقع ليس موجودا في بلداننا الإسلامية، ولا في ديننا الإسلامي، وأن مقابلة المصطلح للدولة الدينية لا يعني بحال رفض الدين؛ لان الدولة الدينيَّة التي عاشتها اوروبا في القرون الوسطى، لا وجود لها في الثقافة والواقع التاريخي الإسلامي، وبالتالي فان مصطلح الدولة المدنية يحمل معنى رفض التسلط مهما كانت الجهة المتسلطة. (AL Saadi,Ahmed 2018, 25) ، وإن السياق التاريخي لمفهوم الدولة المدنية سياق غربي بخصوصية أوربية صرفة، وما عاشته من صراع طويل بين الدين والعلم من جهة، والدين وما يتعلق بإدارة الشأن العام وبالسياسة والحكم من جهة أخرى. (مقري 2014).

وأن الدولة الإسلامية دولة مدنية وليست دولة دينية بالمعنى المتعارف عليه في الفكر السياسي الغربي، والإسلام ينزع كل عصمة أو قداسة عن ممارسات

النائيني " تنبيه الأمة وتنزيه الملّة " التي مثلت محاولة تأصيل شرعي لسلطة مدنية وليست دينية. (سعيد 1998)، حيث كانت أول مدونة في تاريخ الفكر السياسي الشيعي تؤسس لشكل جديد من التصنيفات العلمية، مثلت صياغة توفيقية لأيديولوجية السلطة، بالسعي إلى قولبة المفاهيم الدينية في أوعية سياسية حديثة، وهي أيضاً محاولة لإيصال البيان الفقهي التاريخي الشيعي مع منظومة المفاهيم السياسية والدستورية الحديثة " (إبراهيم 1998، 237)، ويمثل المرجع الأعلى السيد علي السيستاني امتداد لمدرسة الشيخ النائيني الفكرية.

بعد التاسع من نيسان 2003م، وجد السيد السيستاني نفسه في موقع مسؤولية تملي عليه واجبات كبيرة أهمها الاشتراك في رسم السياسة العامة، وبرزت المرجعية الدينية كقوة ذات تأثير كبير تسمح لها بالتحكم بالرأي العام الشيعي في داخل العراق على وجه الخصوص. (عبد السادة 2010، 110)

لقد تهيأت الظروف للشيخ محمد حسين النائيني (1869 – 1936م)، ومكنته من التعبير عن رؤيته وافكاره بالصورة المكتملة التي ظهرت في كتابه " تنبيه الامة وتنزيه الملة"، لكن السيد علي السيستاني لم تتوفر له نفس الظروف، وقد وجد على ما يبدو في رؤية الشيخ النائيني أكثر الآراء صحة واقربها للواقع العراقي الحالي بشروطه واطيافه المتنوعة. (البغدادي 2010، 69-71)، لكن السيد السيستاني عبر عن أفكاره ورؤاه عن طريق بياناته ومواقفه واجاباته على أسئلة مقلديه والصحافة المحلية والخارجية، ولاحقا عبر منبر الجمعة في كربلاء. وقد كان تأييد السيد السيستاني لبناء الدولة المدنية، واضحا من خلال تلك المواقف والآراء والبيانات بعد عام 2003م، والتي كانت تدعوا الى اقامة دولة مدنية وليست دينية في العراق، مع ملاحظة ان السيد السيستاني لم يستخدم مطلقا مسمى " الدولة المدنية"، لكن مطالباته كانت تطابق الى حد كبير خصائص ومقومات الدولة المدنية بالمعنى المتعارف في العصر الحديث، حيث شدد على بناء دولة المؤسسات التي تقوم على اساس الدستور والقانون، والفصل بين السلطات، واحترام حقوق الأقليات ومكونات الشعب العراقي كافة، والتداول السلمي للسلطة عبر آلية الانتخاب الحر المباشر من لدن المواطنين، وتعزيز روح المواطنة، مع احترام الثوابت الدينية للإسلام بوصفه دين الأغلبية. مع تشديد السيد السيستاني بشكل واضح على سلطة الشعب في اختيار ممثليه وقادته، وان " المرجعية لا تمارس دورا في السلطة والحكم". (الخفاف 2015، 22)، وهذا دليل واضح ان المرجعية العليا في النجف لا تؤمن ولا تفكر بإقامة دولة دينية، ولا تدعو لذلك، والممارسة العملية للمرجعية الدينية في عن الدولة في التصور السياسي الاسلامي، اذ هي دولة مدنية، تتعدد فيها الاطياف الدينية، وتتعايش في ظلها تحت عنوان المواطنة الكاملة التي لا تشترط الاعتقاد اساسا لها. (الانصاري 2014، 20)، ويصفونها بانها " أول دستور مدني متكامل في التاريخ، أرسى قواعد المواطنة وثبت أركان العدل بين مكونات المجتمع وطوائفه، ونظم العلاقات بينهم لكي يسود التسامح والمحبة ويدخل الناس في السلم كافة"، وانها " احتوت كل المبادئ التي ترسخ التسامح والتعايش والسلم داخل المجتمع الواحد بين كل أفراد المجتمع باختلاف أعراقهم ودياناتهم وتوجهاتهم على أساس المواطنة" حيث ثبتت مبادئ أساسية لمجتمع المدينة بكل اطيافه واديانه ومذاهبه، اهمها: (سالم 2017).

1- مبدأ التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.
2- مبدأ حرية الاعتقاد.
3- مبدأ العدل.
4- بدأ استقلال الذمة المالية.
5- مبدأ الدفاع عن الوطن والإنفاق عليه جماعياً.
6- وجود مرجعية يرجع إليها في حالة الخلاف.
7- حرمة المدينة المنورة وجعلها مدينة امنة.

وهذه المبادئ مطابقة في جوهرها وروحها لمبادئ الدولة المدنية في الفكر السياسي الحديث.

المطلب الثاني: المرجع السيستاني والدولة المدنية في العراق بعد العام 2003

ان تجربة المرجع السيد علي السيستاني في بناء الدولة العراقية الحديثة هي تجربة مدنية وان لم يصرح بكلمة الدولة المدنية، وان كل ما دعا اليه ينطبق مع تعريفات هذه الدولة، حيث دعا الى بناء دستور للدولة، واجراء الانتخابات لتكون المعيار لاختيار ممثلي الشعب، فضلا عن التداول السلمي للسلطة، وبناء دولة المؤسسات، وضمان حقوق الانسان، وحماية حقوق الأقليات، وكل هذه من المتطلبات الأساسية للدولة المدنية.

ان نظريات الفقه الإسلامي الشيعي حول الحكومة لم تدعُ الى اقامة " دولة رجال الدين" بالمعنى الخاص للكلمة، على غرار ما قامت به الكنيسة في اوروبا في القرون الوسطى، لكنها شددت على ان تكتسب جميع الامور مشروعيتها من الحاكم الشرعي (الولي الفقيه). (حقيقت 2014، 378)، وهم يرون أن الإسلام لا يهدف الى إقامة دولة دينية، بل تأسيس دولة مدنية ومجتمع مدني يكونان متحركين في إطار الأحكام والتعاليم الدينية، وما يؤكد ذلك رسالة الشيخ محمد حسين

ذلك، كما ان اهدار المال العام والاستحواذ عليه، بل مطلق التصرف غير القانوني فيه حرام ويستوجب الضمان واشتغال الذمة". (الخفاف 2015، 136).

وفي جواب له عن اسئلة عن موضوع التجاوز على الكهرباء أجاب السيد علي السيستاني: " إذا كانت وزارة الكهرباء تمنع من ذلك فلا يجوز". (الخفاف 2015، 142)، وحول موضوع بيع الآثار وشرائها أجاب بالقول:" لا يجوز، بل لابد من إعادته الى المتحف العراقي". (الخفاف 2015، 25)، أي انه يعتبر الاثار التاريخية جزءً من التراث الثقافي للبلد، وملكيتها للدولة، والاحساس الوطني يقتضي الحفاظ على هذا الإرث الحضاري، وهذا يصلح دليلا على التوجهات المدنية في بناء الدولة لدى المرجعية الدينية، في حين تعاملت الجماعات التكفيرية المتطرفة مع الاثار على انها " اصنام " وقامت بتدميرها وسرقتها وبيعها في المزادات العالمية.

لقد ركز السيد السيستاني على مفاهيم محورية في اجوبته وبياناته وتوجيهاته حول اليات بناء الدولة الجديدة بعد العام 2003، وهي مفاهيم الدولة، والشعب، والانتخاب، والدستور، والتعددية، والمساواة، وكل هذه المفاهيم من مميزات وشرائط الدولة المدنية، بعد ان أدرك السيد السيستاني أن أفضل الحلول لواقع العراق الجديد هي الدولة المدنية، دولة المواطنة والمؤسسات، وليس الدولة الدينية، بل اورد الحقوق الكاملة للمواطنة لبقية الاديان والمذاهب وحقهم في الامن والامان والحماية. (البغدادي 2010، 71). وكان يشدد على بناء دولة المؤسسات المحكومة بالقانون الذي يحترمه الجميع من دون ان يفرض عليهم. (بحر العلوم 2009، 107)، وكان السيد علي السيستاني يؤكد " ان القوى السياسية والاجتماعية الرئيسة في العراق لا تدعو الى قيام حكومة دينية، بل الى نظام يحترم الثوابت الدينية للعراقيين ويعتمد مبدأ التعددية والعدالة والمساواة، وقد سبق للمرجعية الدينية أن أوضحت أنها ليست معنية بتصدي الحوزة العلمية لممارسة العمل السياسي، وأنها ترتأي لعلماء الدين ان يناوأ بأنفسهم عن تسلم المناصب الحكومية". (بحر العلوم 2009، 102).

النتائج والمناقشات:

ان مفهوم الدولة المدنية نشأ كردة فعل على تسلط رجال الدين في الكنيسة الكاثوليكية وليس ضد الكنيسة بمفهومها الديني الروحي، فالدولة المدنية بالضد من كل اشكال التسلط سواء كان باسم الدين او العسكر او الأيديولوجيا او غيرها من صور التسلط ومصادرة الاخر، بل ان البعض يرى ان محاولات فرض العولمة الامريكية بشكل قسري على الدول والشعوب، لاسيما الفقيرة منها، هو شكل من اشكال الاستبداد العملية السياسية في العراق بعد عام 2003م دلت بصورة لا تقبل الجدل على رؤية السيد السيستاني بولاية الامة على نفسها.

ان البيانات والفتاوى والنصوص والاجوبة الصادرة عن السيد السيستاني بعد العام 2003، تؤكد بشكل واضح ولاية الامة على نفسها، وان اختلف التعبير بينه وبين الشيخ محمد مهدي شمس الدين (1936-2001م)، (الذي يعتبر صاحب هذه النظرية)، لكن النتيجة واحدة. (الامامي 2014، 78)، ففي جواب له على سؤال حول شكل حكومة ما بعد 2003، اجاب السيد السيستاني:" شكل نظام الحكم في العراق يحدده الشعب العراقي، وآلية ذلك ان تجري انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يطرح الدستور الذي يقره هذا المجلس على الشعب للتصويت عليه". (الخفاف 2015، 22)، ومن الواضح ان أبرز مقومات الدولة المدنية هي احترام إرادة الشعب، ووجود دستور ينظم عمل الدولة، وان يكون اختيار ممثلي الشعب عبر صناديق الاقتراع حصرا.

لقد كان السيد علي السيستاني اول الداعين الى وضع دستور عصري للعراق، والى تأليف حكومة عراقية وطنية غير دينية منبثقة عن مجلس تشريعي منتخب من الشعب، تتمثل فيه جميع الشرائح والطوائف والاطياف والمكونات العراقية على وفق القاعدة النسبية، مشددا على بناء الدولة العراقية على اساس" مبدأ الشورى والتعددية والتداول السلمي للسلطة، الى جانب مبدأ العدالة والمساواة بين ابناء البلد الواحد في الحقوق والواجبات". (الخفاف 2015، 102)، فالتداول السلمي للسلطة يكون لقوى سياسية واجتماعية مختلفة في الدين والعقيدة والرؤية، لكن من غير الاخلال بأسس العدالة، مع الحفاظ على حقوق الاقليات الدينية واعطاء كل ذي حق حقه. (السهلاني 2013، 7). وهذه أيضا من سمات ومقومات الدولة المدنية.

وكان السيد علي السيستاني يصر على ضرورة الالتزام بالدستور، وبناء دولة مؤسسات، وضرورة الحفاظ على المال العام، وأكد مرارا أن الكفاءة قبل كل شيء، وطالب بمحاسبة المسؤولين الذين يعبثون بمصير الناس. (الشابندر 2015، 138)، ويمكن القول ان السيد السيستاني كان حريصا جدا على توفير مقومات الدولة المدنية واسسها، من خلال تركيزه على مشروع تعزيز المواطنة عبر تحريمه التجاوز على المال العام والخاص، ففي سؤال وجه اليه حول انتشار الفساد الاداري والرشوة في دوائر الدولة، أجاب ما نصه:" يحرم على الموظفين التخلف عن اداء واجباتهم بمقتضى عقود توظيفهم النافذة عليهم شرعا، كما يحرم عليهم تجاوز القوانين والقرارات الرسمية مما يتعين رعايتها بموجب

في الفكر السياسي المعاصر.

ان دراسة تجربة المرجع الشيعي الأعلى السيد علي السيستاني في تعاطيه مع مشروع بناء الدولة بعد العام 2003، من خلال الفتاوى والبيانات والمواقف والتصريحات، واللقاءات مع الوفود الرسمية، تؤكد ان ما طالب به السيد السيستاني يتطابق الى حد كبير مع متطلبات الدولة المدنية، وان لم يستخدم هذا المصطلح تماما، أي انه يمكن القول انه دعا من الناحية العملية الى دولة مدنية بكل مواصفات الدولة المدنية المعروفة والمتداولة في الفكر السياسي الحديث والمعاصر.

ان دفع السيد السيستاني باتجاه نموذج مناظر للدولة المدنية في بناء الدولة العراقية بعد العام 2003 فهو يحتمل تفسيرين اساسيين:

اولا: ان السيد السيستاني الذي يصنف بانه امتداد لمدرسة الشيخ محمد حسين النائيني (1869 – 1936)، الذي أسس لمفهوم الدولة غير الدينية في الفكر السياسي الشيعي، والتي أضاف لها الشيخ محمد مهدي شمس الدين (1936 – 2001)، فكرة ولاية الامة على نفسها، دفع باتجاه نموذج مدني للدولة من منطلق فكري، وما يؤيد ذلك تأكيده الصريح على رفض إقامة دولة دينية في العراق، ومنعه رجال الدين من الاشتراك في السلطات التنفيذية في الدولة.

ثانيا: ان السيد السيستاني انطلق من قراءة دقيقة للواقع العراقي المتعدد الأديان والقوميات والمذاهب، وبالتالي دفع باتجاه نموذج لدولة المؤسسات التي يحكمها القانون، وتفصل بين السلطات، وتعزز المواطنة، وتحترم حقوق الانسان وحرية التعبير والراي والراي الاخر، تكون قادرة على استيعاب الجميع، في وضع استثنائي مع وجود قوة احتلال اجنبية تحكم البلد بعد اسقاط النظام السابق.

ان المبادئ التي أصر السيد السيستاني على تطبيقها في الدولة العراقية بعد العام 2003، مطابقة لمبادئ الدولة المدنية بالمعنى المتداول في الفكر السياسي المعاصر، حيث تكون شرعية السلطة مستمدة من الشعب، ويحكمها القانون المصادق عليه من الشعب، والتشريعات تصدر من ممثلي الشعب في البرلمان، والمواطنة هي التي تربط الجميع وليس الانتماءات الثانوية، والنظام السياسي يقوم على أساس ديمقراطي في التبني والممارسة.

ان الواقع العراقي التعددي، ووجود أقليات صغيرة دينيا وقوميا، وفي بلد خارج للتو من تجربة مركزية دكتاتورية مريرة استمرت لعقود، كل هذه العوامل جعلت من فكرة تطبيق الدولة المدنية بعد العام 2003، مقاربة مهمة وضرورية، وان دعوة المرجع السيستاني بهذا المناقض لمفهوم الدولة المدنية.

ان قراءة موضوعية في الفكر السياسي الإسلامي النابع من قراءة واقعية معتدلة للشريعة الإسلامية، مع استثناء بعض الفرق والجماعات المتطرفة التي لا تمثل الإسلام وان تحدثت باسمه، توصلنا الى حقيقة مفادها ان مواصفات الدولة التي دعت اليها الشريعة الإسلامية لا تختلف عن الدولة المدنية المتعارفة في الفكر السياسي.

بحسب منظري الفكر السياسي الإسلامي، هناك حقائق أساسية لابد من اخذها بنظر الاعتبار لفك التعارض المفترض لدى البعض بين الدولة والإسلام، اهما:

أولا: ان مفهوم الدولة المدنية ظهر في أوروبا، أي انه ولد في بيئة ثقافية واجتماعية ودينية مختلفة عن واقع الدول الإسلامية، وفي زمان ومكان مختلف.

ثانيا: ان ظهور مفهوم الدولة المدنية بعد اتفاقية ويستفاليا التي انهت ثلاثين عاما من الحروب الدينية (1618 -1648)، على أساس ان الدولة تقوم على العقد الاجتماعي وليس السلطة الدينية الاكليروسية ، كان بسبب أخطاء ارتكبتها الكنيسة الكاثوليكية، حيث أعطت لنفسها سلطة مطلقة باعتبارها ظل الله في الأرض، وهي سلطة لا يقرها الفكر الإسلامي، الذي اوكل اختيار الحاكم وعزله الى الامة.

ثالثا: ان تعميم نموذج الدولة الدينية في تجربة الكنيسة الكاثوليكية الاكليروسية في القرون الوسطى على مجمل الفكر الديني، ومنها الدين الاسلامي ونظام الدولة فيه، دليل على قصور في التفريق بين التشريعات السماوية، وبين التطبيق الخاطئ، او سوء الاستغلال من جانب رجال الدين.

رابعا: ان مبادئ الشريعة الإسلامية، تدعو الى نموذج مدني للدولة وليس ديني ثيوقراطي اكليروسي، والحاكم يستمد مشروعيته من إرادة الامة وليس من نيابة السماء.

وبحسب منظري الفكر الإسلامي أيضا، فان الدولة المدنية هي ليست بالضد من الفكر الديني، او الدولة في الفكر الإسلامي الحقيقي، انما هي ترفض التسلط باي شكل كان، وتحت أي مسمى، سواء كان دينيا او عسكريا او ايديولوجيا او شموليا او دكتاتوريا، وهو ما يرفضه الفكر الإسلامي أيضا، وهذا ما تؤكده وثيقة المدينة التي صاغها النبي (ص)، والتي يصفها البعض بانها اول دستور مدني في الإسلام. وان تجربة السيد السيستاني مع بناء الدولة العراقية بعد العام 2003، إعادة احياء نظرية بناء الدولة في الإسلام على أسس تقترب كثيرا، ان لم تتطابق، مع مواصفات الدولة المدنية

الاتجاه عززت من الاستقرار والاندماج المجتمعي في العراق.

## RESULTS AND DISCUSSIONS

The concept of the civil state arose as a reaction to the tyranny of the clergy in the Catholic Church and not against the church in its spiritual religious sense. The civil state is against all forms of tyranny, whether in the name of religion, the military, ideology, or other forms of tyranny and the confiscation of the other. Indeed, some believe that attempts The forcible imposition of American globalization on countries and peoples, especially the poor ones, is a form of tyranny that contradicts the concept of the civil state.

An objective reading of Islamic political thought stemming from a moderate, realistic reading of Islamic law, with the exception of some extremist sects and groups that do not represent Islam, even if they speak in its name, brings us to the fact that the specifications of the state called for by Islamic law do not differ from the civil state known in political thought.

According to theorists of Islamic political thought, there are basic facts that must be taken into consideration in order to resolve the supposed contradiction among some between the state and Islam, the most important of which are:

First: The concept of the civil state appeared in Europe, meaning that it was born in a cultural, social and religious environment different from the reality of Islamic countries, and in a different time and place.

Second: The emergence of the concept of the civil state after the Westphalia Convention, which ended thirty years of religious wars (1618-1648), on the basis that the state is based on the social contract and not the clerical religious authority, was due to mistakes committed by the Catholic Church, as it gave itself absolute authority as a shadow. God is on earth, and it is an authority that is not approved by Islamic thought, which entrusted the selection and dismissal of the ruler to the nation.

Third: Generalizing the model of the religious state in the experience of the clerical Catholic Church in the Middle Ages to all religious thought, including the Islamic religion and its state system, is evidence of a deficiency in distinguishing between divine laws, and their wrong application, or misuse by the clergy.

Fourth: The principles of Islamic law call for a civil model of the state, not a religious, theocratic, ecclesiastical model, and the ruler derives his legitimacy from the will of the nation and not from the representation of heaven.

According to the theorists of Islamic thought, the civil state is not the opposite of religious thought, or the state in true Islamic thought, but rather it rejects tyranny in any form, and under any name, whether religious, military, ideological, totalitarian, or dictatorial, this is what Islamic thought also rejects, and this is confirmed by the Medina Document drafted by the Prophet Mohammed (PBUH), which some describe as the first civil constitution in Islam.

Sayyid Al-Sistani's experience with building the Iraqi state after the year 2003 revived the theory of state building in Islam on foundations that are very close, if not identical, to the specifications of the civil state in contemporary political thought.

Studying the experience of the supreme Shiite authority, Sayyed Ali al-Sistani, in his dealings with the state-building project after the year 2003, through fatwas, statements, positions, declarations, and meetings with official delegations, confirms that what Sayyed al-Sistani demanded is largely consistent with the requirements of the civil state, even if it is not used, but This term is exactly the same, that is, it can be said that it called, from a practical standpoint, for a civil state with all the specifications of a civil state known and circulated in modern and contemporary political thought.

Al-Sistani's push towards a model corresponding to the civil state in building the Iraqi state after 2003 has two basic interpretations:

First: Sayyid al-Sistani, who is classified as an extension of the school of Sheikh Muhammad Hussein al-Naini (1869-1936), who established the concept of a non-religious state in Shiite political thought, to which Sheikh Muhammad Mahdi Shams

al-Din (1936-2001) added the idea of the nation's guardianship over itself, He pushed for a civil model of the state from an intellectual standpoint, and this is supported by his explicit affirmation of the refusal to establish a religious state in Iraq, and his prevention of clerics from participating in the executive authorities of the state.

Second: Sayyid al-Sistani started from a careful reading of the Iraqi reality of multiple religions, nationalities and sects, and thus pushed towards a model of a state of institutions governed by law, separating powers, strengthening citizenship, respecting human rights and freedom of expression, opinion and other opinions, and being able to accommodate everyone, in a situation Exceptional with the presence of a foreign occupying force ruling the country after the overthrow of the previous regime.

The principles that Sayyid al-Sistani insisted on applying in the Iraqi state after the year 2003, are identical to the principles of the civil state in the sense commonly used in contemporary political thought, where the legitimacy of authority is derived from the people, governed by law ratified by the people, and legislation is issued by the people's representatives in Parliament, and citizenship It is what connects everyone, not secondary affiliations, and the political system is based on a democratic basis in adoption and practice.

The pluralistic Iraqi reality, the presence of small religious and national minorities, and in a country that has just emerged from a bitter dictatorial centralization experience that lasted for decades, all of these factors made the idea of implementing a civil state after 2003 an important and necessary approach, and the call of the Sistani authority in this direction enhanced stability and integration. community in Iraq.

الخاتمة: الاستنتاجات:

1- ان الدولة في المفهوم الاسلامي هي أقرب الى الدولة المدنية في العصر الحاضر، وانه لا تعارض ولا اختلاف جوهري بين الدولة المدنية بالمعنى المعاصر والدولة التي يسعى الإسلام الى بناءها لتحقيق المجتمع الصالح.

2- ان الدولة المدنية ليست نقيضا للدولة التي وردت في الشريعة الإسلامية، والإسلام لايعطي للحاكم سلطة سماوية، انما امر تنصيبه وعزله موكول للامة أي الشعب.

3- ان وثيقة المدينة التي كتبها الرسول محمد (ص) كانت اول دستور للدولة المدنية في الإسلام

4- ان اسقاط تجربة الكنيسة الكاثوليكية في القرون الوسطى على التجربة الإسلامية الحقيقية، مع استبعاد التجارب المنحرفة والشاذة للجماعات التكفيرية والتي لا تمثل الاسلام من قريب او بعيد، مقاربة غير صحيحة وغير منصفة.

5- ان قراءة تجربة المرجع السيستاني العملية، تؤكد انه لم يكن يؤمن باقة الدولة الدينية، ولم يسمح بدخول رجال الدين في السلطات التنفيذية.

6- ان موقف السيد السيستاني ليس موقفا او اجتهادا شخصيا، انما هو توجه فكري يعكس رؤية المرجعية الشيعية الدولة، وعدم دعوتها لبناء دولة دينية ثيوقراطية على طريقة الكنيسة المسيحية الكاثوليكية في القرون الوسطى.

7- ان المرجع السيستاني وان لم يستخدم وصف الدولة المدنية، الا ان السيرة العملية له في تعاطيه مع موضوع بناء الدولة بعد العام 2003، كانت تشير الى انه يدفع باتجاه بناء دولة مدنية تحترم مبادئ الشريعة الإسلامية.

المصادر

أولا: الكتب العربية:

1- إبراهيم، فؤاد، 1998، الفقيه والدولة تطور الفكر السياسي الشيعي، دار الكنوز الادبية، بيروت، لبنان.

2- إبراهيم، سعد الدين، 1996، المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2.

3- الانصاري، أحمد أبو عشرين، 2014، مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي والإسلامي-دراسة مقارنة لبعض النصوص التأسيسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

4- الامامي، عباس جعفر، 2014، الرقابة العامة للمرجعية الدينية في العراق الحديث، دار العارف للمطبوعات.

5- بحر العلوم، محمد صادق، 2009، الامام – السيستاني شيخ المرجعية المعاصرة، دار المحجة

البيضاء، بيروت، لبنان.

6- بدوي، احمد زكي، 1982، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت.

7- البغدادي، سامي، 2010، مبادئ الدولة والقيادة لدى مراجع الحوزة العلمية، مطبعة البينة، النجف الاشرف.

8- حقيقت، صادق، 2014، توزيع السلطة في الفكر السياسي الشيعي، مركز الحضارة، بيروت، لبنان.

9- الخفاف، حامد، 2015، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، ط6، دار المؤرخ العربي، بيروت، لبنان.

10- السهلاني، حيدر محمد، 2013، الفقه السياسي لمرجعية النجف المعاصرة، مجلة العميد، كلية الفقه، جامعة الكوفة، الاصدار18.

11- سويلم، محمد علي، 2015، الدولة المدنية، المصرية للنشر والتوزيع، ط1.

12- الشابندر، غالب، 2015، السيستاني راهنا، الدار البيضاء، لبنان، بيروت.

13- الشاهر، شاهر إسماعيل، 2017، دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا.

14- العثماني، سعد الدين، 2016، الإسلام والدولة المدنية، في مأزق الدولة بين الإسلاميين والعلمانيين، مجموعة مؤلفين، تحرير معتز الخطيب، دار جسور للترجمة والنشر، بيروت.

15- متري، طارق، 2013، آفاق الدولة المدنية بعد الانتفاضات العربية، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأمريكية، بيروت

ثانيا: الكتب المترجمة:

1- كولن هاي ومايكل ليستر، 2019، الدولة نظريات وقضايا، ترجمة امين الايوبي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.

ثالثا: المصادر الأجنبية:

1- AHMED MUHAMMED SAEED AL SAADI,2018 THE CİVİL STATE AND THE ISLAMİC ATTİTUDE TOWARDS IT, Ondokuz Mayıs University Faculty of Theology Journal, June 2018, 44: p25.

رابعا: المجلات والدوريات:

1- حنفش، عبد الله، 2020، أسس الدولة المدنية وثيقة المدينة انموذجا، مجلة العلوم الاجتماعية – المركز الديمقراطي العربي ألمانيا- برلين، العدد 12 ج3.

2- السعدي، احمد محمد سعيد، الدولة المدنية وموقف الإسلام منها، مجلة كلية اللاهوت بجامعة أوندوكوز مايس، تركيا، العدد 44، حزيران 2018، ص24.

3- الشلش، محمد محمد سلامة،2018، التشريع الاسلامي والدولة المدنية: إشكالية العلاقة وجدلية الألفاظ، مجلة البحوث الاسلامية، العدد،٣٠.

4- النائب، إحسان عبد الهادي، بشتيوان حمه سعيد، 2020، بناء الدولة المدنية: دراسة في الأسس والمستلزمات، مجلة الدراسات السياسية والأمنية - المجلد (الثالث) العدد (السادس) كانون الأول.

5- يحياوي، هادية، 2016، الدولة المدنية مصير الهوية بعد الانتفاضات العربية تونس ومصر انموذجا، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد3/ السنة3/ العدد/ 7، أيلول.

خامسا: الرسائل والاطاريح:

1- عبد السادة، باسم، 2010، دور المرجعية الدينية في العملية السياسية في العراق بعد عام 2003م، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية جامعة بغداد،2010.

سادسا: المواقع الالكترونية:

1. برقاوي، احمد، 2017، في الدولة المدنية، صحيفة البيان، 4 اذار، www.albayan.ae .

2. بني ارشيد، زكي، 2016، الدولة المدنية هل تشكل نقيضا للدولة الاسلامية، موقع قناة الجزيرة الفضائية، https://www.aljazeera.net/opinions/2016

3. التوبة، غازي، 2012، ماهي الدولة المدنية، موقع قناة الجزيرة الفضائية، https://www.aljazeera.net/opinions/2012

4. سالم، رضية، 2017، وثيقة المدينة تأسيس لمفهوم التسامح، صحيفة الخليج الاماراتية، 1 حزيران، https://www.alkhaleej.ae

5. سعيد، عقيل، 1998، السجال الفكري والفقهي عند الفكر الاسلامي الشيعي حول الدولة، الكلمة(مجلة)، العدد 18، السنة الخامسة، https://kalema.net/home/article/view/74

6. شعبان، عبد الحسين، 2018، الدولة المدنية مشكلة ام حل، مؤمنون بلا حدود للدراسات والابحاث، www.mominoun.com . 28 ايلول،

7. شعبان، عبد الحسين، 2017، في النقاش حول الدولة المدنية، صحيفة رأي اليوم، 15 تشرين الثاني، www.raialyoum.com .

8. مكي، يوسف، 2014، مفهوم المواطنة بين الأيديولوجيا وبين الرؤية المدنية للدولة، مجلة اليوم، 28 شباط، http://www.alyaum.com/article/3123865

9. المعشّر، مروان، 2016، لماذا يريد البعض دولة مدنية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 21 أيلول، https://carnegie-mec.org/2016/09/21/ar-pub-64657

10. مقري، عبد الرزاق، 2014، الدولة المدنية: مفهوم علماني أم عالمي، منتدى كوالالمبور للفكر والحضارة، نوفمبر، https://kl-forum.org/ar/kl1980